

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وعنه ليست بشرط يعني للصححة بل شرط في اللزوم .  
قال المصنف هنا وهي أصح وهو المذهب عند أكثر المتأخرين .  
واختاره أبو الخطاب في خلافه والمصنف وابن عبدوس في تذكروته وصححه في النظم .  
وجزم به في العمدة والوجيز والمنور .  
قال في الرعايتين وهي أولى للآثار وقدمه في المحرر والفروع .  
قلت وهو الصواب الذي لا يعدل عنه .  
فعلى الأولى الكفاءة حق □ تعالى وللمرأة والأولياء حتى من يحدث .  
وعلى الثانية حق للمرأة والأولياء فقط .  
قوله لكن إن لم ترض المرأة والأولياء جميعهم فلمن لم يرض الفسخ فلو زوج الأب بغير كفاء  
برضاها فللاخوة الفسخ .  
هذا كله مفرع على الرواية الثانية وهو الصحيح نص عليه .  
جزم به القاضي في الجامع الكبير والهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والوجيز وناظم  
المفردات .  
وصححه في النظم وغيره وقدمه في الفروع .  
قال الزركشي هذا الأشهر .  
وهو من مفردات المذهب .  
وعنه لا يملك إلا بعد الفسخ مع رضی المرأة والأقرب .  
وأطلقهما في المحرر والنظم والرعايتين والحاوي الصغير .  
فعلى الأول له الفسخ في الحال ومتراخيا ذكره القاضي وغيره